

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على اتفاقية

التعاون المالي لعام ١٩٩٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية

وجمهورية ألمانيا الاتحادية والموقعة في القاهرة

بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية التعاون المالي لعام ١٩٩٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ١٦ يناير سنة ٢٠٠٠ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢ ذي الحجة سنة ١٤٢٠ هـ
(الموافق ٨ مارس سنة ٢٠٠٠ م) .

اتفاقية

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حول التعاون المالي لعام ١٩٩٨

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقاً من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ،

ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون المالي المبني على، روح المساواة والتكافؤ ،

وادراماً بأنَّ الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساس هذه الاتفاقية ،

وعزماً على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية ،

وإشارة إلى محضر المفاوضات المؤرخ في ٢١ أكتوبر ١٩٩٨

قد اتفقنا على ما يلى :

(المادة الأولى)

١ - تمكن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية من الحصول من مؤسسة قروض التنمية في فرانكفورت/ماين على المبالغ التالية :

(١) قروض لا يتجاوز مجموعها ٧٦,٠٠,٠٠٠ (ستة وسبعين مليون) مارك ألماني

للمشروعات التالية :

(أ) برنامج دعم القطاع الخاص الصناعي / إجراءات حماية البيئة بالقطاع الخاص الصناعي ، مرحلة ثانية ، بمبلغ لا يتجاوز ٦,٠٠,٠٠٠ (ستة ملايين) مارك ألماني .

(ب) هيئة تنمية المشروعات الصغيرة / دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ،
يبلغ لا يتجاوز ٠٠٠,٠٠٠,٤ (أربعين مليون) مارك ألماني .

(ج) برنامج استغلال طاقة الرياح / مزرعة الرياح بالزعفرانة - مرحلة ثانية ،
يبلغ لا يتجاوز ٠٠٠,٠٣٠ (ثلاثين مليون) مارك ألماني .

على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذه المشروعات .

(٢) مساهمات مالية لا يتجاوز مجموعها ٥٤,٠٠٠,٠٠ (أربعة وخمسين مليون)
مارك ألماني ، للمشروعات التالية :

(أ) برنامج استغلال طاقة الرياح / مزرعة الرياح بالزعفرانة ، مرحلة ثانية ،
يبلغ لا يتجاوز ٠٠٠,١٠,٠٠٠ (عشرة ملايين) مارك ألماني .

(ب) الإسهام فى دعم الجهد الذاتية فى مشروع التنمية الحضرية لمنطقة تلal زينهم ،
يبلغ لا يتجاوز ٠٠٠,١٧,٠٠٠ (سبعة عشر مليون) مارك ألماني .

(ج) برنامج دعم القطاع الخاص الصناعى / إجراءات حماية البيئة بالقطاع الخاص
الصناعى ، مرحلة ثانية ، يبلغ لا يتجاوز ٠٠٠,٢٧,٠٠٠ (سبعة وعشرين
مليون) مارك ألماني .

على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذه المشروعات وأن يتم التأكد من أنها مشروعات
لحماية البيئة أو للبنية الأساسية الاجتماعية أو من إجراءات الاعتماد على الذات فى مجال
رفع مستوى المعيشة للفئات محدودة الدخل والتى توفر فيها الشروط الخاصة للدعم
من خلال المساهمات المالية .

٢ - إن لم يكن من المستطاع تقديم التأكيد المذكور بالنسبة لأحد المشروعات الواردة
في الفقرة (١) من البند (٢) أعلاه فإن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ستتمكن حكومة
جمهورية مصر العربية من الحصول من مؤسسة قروض التنمية فى فرانكفورت / ماين
على قرض لهذا المشروع يعادل المساهمة المالية المتყعة له .

٣ - يمكن استبدال المشروعات المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه بمشروعات أخرى إذا ماتم الاتفاق على ذلك بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية .

إذا تم استبدال أحد المشروعات المذكورة في الفقرة (١) من البند (٢) بمشروع لحماية البيئة أو للبنية الأساسية الاجتماعية أو بإجراء من قبيل إجراءات الاعتماد على الذات في مجال رفع مستوى المعيشة للفئات محدودة الدخل والذي تتوفر فيه الشروط الخاصة للدعم من خلال المساهمات المالية ففي هذه الحالة يمكن إتاحة مساهمة مالية ، وإذا تعذر ذلك يمكن إتاحة قرض .

٤ - تطبق أحكام هذه الاتفاقية إذا مكنت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية في وقت لاحق من الحصول من مؤسسة قررض التنمية في فرانكفورت / ماين على قروض أخرى أو مساهمات مالية أخرى لتحضير المشروعات الواردة في الفقرة (١) أعلاه أو على مساهمات مالية أخرى لإجراءات مرافقة ضرورية لتنمية هذه المشروعات أو دعمها .

(المادة الثانية)

استخدام المبالغ المشار إليها في المادة الأولى والمادة الخامسة من هذه الاتفاقية وشروط منحها وكذلك الإجراءات الواجب اتباعها لترسيمة العطاءات ستحكمها نصوص اتفاقيات تبرم بين مستلمي القروض والمساهمات المالية وبين مؤسسة قررض التنمية وتكون هذه الاتفاقيات خاضعة للقوانين وللواقع السائد في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

يتم إلغاء الارتباطات الخاصة بمنع المبالغ المشار إليها في البنددين (١ و ٢) من الفقرة (١) من المادة الأولى ، إذا لم يتم إبرام الاتفاقيات التنفيذية خلال فترة ثمانى سنوات بعد سنة إتمام هذه الارتباطات ، وسيكون ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ هو آخر موعد بالنسبة لهذه المبالغ .

(المادة الثالثة)

لا تحمل حكومة جمهورية مصر العربية مؤسسة قررض التنمية أية ضرائب أو غيرها من الرسوم العامة الأخرى التي تفرض في جمهورية مصر العربية وتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة الثانية أعلاه .

(المادة الرابعة)

تحتفظ حكومة جمهورية مصر العربية للمسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البري والبحري والجسوي لتأمين النقل للأشخاص والبضائع الناتج عن منع القروض والمساهمات المالية ولا تتخذ أية إجراءات من شأنها أن تستثنى أو تسوّق الاشتراطات التكافئية لمؤسسات النقل التي يوجد مركز عملها في جمهورية ألمانيا الاتحادية كما تتفق عند اللزوم التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه .

(المادة الخامسة)

١ - يتم تخصيص مبلغ ٦٤,٠٠٠ (ستمائة وأربعين ألف) مارك ألماني من القروض المخصصة لعدة مشروعات منها مشروع كهرباء الريف بالفيوم (الحرف «ب» من الفقرة (١) من المادة الأولى) الممول في إطار قروض اتفاقية التعاون المالي المبرمة في ٢٩ أكتوبر ١٩٧٨ ومتلاقيها ١٨٣,٥,٠٠٠ (مائة وثلاثة وثمانون مليوناً وخمسة وألف) مارك ألماني .

يتم تخصيص مبلغ ٢٤,٠٠٠ (مائتين وأربعين ألف) مارك ألماني من القروض والمساهمات المالية المخصصة لعدة مشروعات منها مشروع كهرباء الريف بالفيوم المرحلة الثانية (الحرف «هـ» من الفقرة (١) من المادة الأولى) الممول في إطار اتفاقية التعاون المالي المبرمة في ٢٢ أكتوبر ١٩٨١ ومتلاقيها ٤٤,٠٠٠ (مائة وعشرون مليوناً) مارك ألماني .

يتم تخصيص مبلغ ٦٣,٠٠٠ (ستمائة وثلاثين ألف) مارك ألماني من القروض المخصصة لعدة مشروعات منها مشروع مصنع أبو قير لأسمدة ثبات الامونيوم (الحرف «أ» من الفقرة (١) من المادة الأولى) الممول في إطار قروض اتفاقية التعاون المالي المبرمة في ٢٤ أبريل ١٩٨٦ ومتلاقيها ٤٣٥,٠٠٠ (مائتان وخمسة وثلاثون مليوناً) مارك ألماني .

يتم تخصيص مبلغ ٢٥٤٩,٠٠٠ (خمسة وعشرين مليوناً وأربعين مليوناً وتسعين ألف) مارك ألماني من القروض المخصصة لعدة مشروعات منها مشروع ترشيد استخدام الطاقة في الصناعات المصرية (الحرف «ب بـ» من «أ» من الفقرة (١) من المادة الأولى) الممول في إطار قروض اتفاقية التعاون المالي المبرمة في ٨ أكتوبر ١٩٩٦ ومتلاقيها ١٠٠,٠٠٠ (مائة مليون) مارك ألماني .

تستخدم هذه المبالغ في استكمال تمويل برنامج القطاع الخاص الصناعي وإجراءات حماية البيئة المتعلقة به الوارد تحت الحرف «أ» من البند (١) من الفقرة (١) من المادة الأولى أعلاه ، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذا المشروع .

وتكون شروط القرض الناتجة عن إعادة تخصيص المبالغ للمشروع المذكور بعاليه كما يلى :

(أ) بالنسبة للمبلغ الذي لا يتجاوز مجموعه ١,٥١٠,٠٠٠ (مليون وخمسة عشرة ألف) مارك ألماني :

- مدة القرض ٥ سنة (منها ١٠ سنوات فترة سماح) .

- الفائدة ٧,٥٪ بالمائة .

(ب) بالنسبة للمبلغ الذي لا يتجاوز مجموعه ٤٥,٤٩٠,٠٠٠ (خمسة وأربعين مليوناً وأربعين ألف) مارك ألماني :

- مادة القرض ٤ سنة (منها ١٠ سنوات فترة سماح) .

- الفائدة ٧,٥٪ بالمائة .

٢ - يتم تخصيص مبلغ ١٠,٠٠,٠٠٠ (عشرة ملايين) مارك ألماني من المساهمات المالية المخصصة لمشروع مياه الشرب بكفر الشيخ (الحرف «ب ب» من الحرف «ج» من الفقرة (١) من المادة الأولى) في إطار المساهمات المالية بموجب اتفاقية التعاون المالي المبرمة في ٢ ديسمبر ١٩٩٢ ومبلغها ٤٩,٠٠,٠٠٠ (تسعة وأربعون مليون) مارك ألماني .

يتم تخصيص مبلغ ١٥,٠٠,٠٠٠ (خمسة وألف) مارك ألماني من المساهمات المالية المخصصة لعدة مشروعات منها برنامج دعم إجراءات الاعتماد على الذات لرفع مستوى المعيشة للفئات محدودة الدخل (الحرف «ب ب» من الحرف «ج» من الفقرة (١) من المادة الأولى) في إطار المساهمات المالية بموجب اتفاقية التعاون المالي المبرمة في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ ومبلغها ٤٠,٠٠,٠٠٤ (أربعون مليون) مارك ألماني .

بتم تخصيص مبلغ ٤٠٠,٥٠٠ دلاراً (أربعة ملايين وخمسمائة ألف) مارك ألماني من المساهمات المالية المخصصة لمدة مشروعات منها مشروع إزالة التلوث بالشركة المصرية لصناعة البلاستيك والكهرباء، بالاسكندرية (١١١)، من الحرف «ج»، من الفقرة (١) من المادة الأولى، في إطار المساهمات المالية بموجب اتفاقية التعاون المالي المبرمة في ١٣ أكتوبر ١٩٩٦ وبلغها ٨٠٠,٠٠٠,٠٠ دلار (ثمانون مليون) مارك ألماني.

تستخدم هذه المبالغ كمساهمات مالية لاستكمال مشروع الصرف الصحي بالعامرة بالاسكندرية والمخصص له مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دلار (خمسين مليون) مارك ألماني في عام ١٩٩٧، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم المشروع ويتم التأكد من أنه مشروع للبنية الأساسية الاجتماعية الذي توفر فيه الشرط الخاصة للدعم من خلال مساهمة مالية.

(المادة السادسة)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المتطلبات القانونية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قد نفذت من جانب جمهورية مصر العربية. وسيكون تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ هو تاريخ استلام الإخطار.

حررت في القاهرة بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٩٨ من أصلين باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون جمجم النصوص الثلاثة نفس المعجمة. وفي حالة الاختلاف في تفسير النصين العربي والألماني يعتمد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

عن حكومة

جمهورية مصر العربية